شهدت أألنظمة الدستورية الحديثة خاصة منها في فرنسا، المغرب و الجزائر تطورا هاما في مجال الرقابة على دستورية للقوانين التي تعتبر الضامن أألساسي لحماية الحقوق والحريات الفر دية المقررة دستوريا. أألمر الذي دفع الكثير من الفقهاء إلى ضرورة البحث عن آليات تمكن القضاء من بسط رقابته على القوانين المعيبة بعدم الدستورية باإلضافة إلى منح أألفراد حق اللجوء إلى القضاء من أجل الدفاع عن حقوقهموحرياتهم المكفولة دستوريا، وذلك عن طريق منحهم حق تقديم دفع بعدم دستورية أي نص قانوني يمس بهذه الحقوق والحريات. ومنه يعتبر الدفع بعدم دستورية القوانين إحدى آلليات التي بمقتضاها يمكن لألفراد الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم المصونة دستوريا متى انتهكت بموجب نص قانوني مخالف الدستور. فقد عرفت من دستوريا والمراد تطبيقه على موضوع الدعوى أألصلية الدفع بعدم دستورية القوانين، ومن هنا تتبادر للطرح اإلشكالية التالية إلى أي مدى قيدت الشروط التي وضعتها النظم القانونية لتقديم الدفوع بعدم الدستورية،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي